تحرك عاجل

سجين ليبي يتعرض للتعذيب

قبض في 16 ديسمبر/كانون الأول في طرابلس على شقيقين يمكن أن يكونا سجيني رأي، ومحتجزين لسبب وحيد هو اهتمامهما بالثقافة الأمازيغية. وقد وذكر أحدهما أنه تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن الليبية في الحجز. وكلاهما معرضان للتعذيب في سجن الجديدة، حيث يحتجزان.

قبض على الشقيقين التوأمين مازيغ ومادغيس بوزخار في 16 ديسمبر/كانون الأول من منزلهما في طرابلس، حسبما زُعم على أيدي جهاز الأمن الخارجي، وهو هيئة استخبارية. ووجهت إليهما، حسبما ذُكر، تهمة التجسس والتعاون مع إسرائيل والصهيونية. تعتقد منظمة العفو الدولية أن القبض عليهما قد تم بسبب علاقتهما "بالمؤتمر الأمازيغي العالمي" وبسبب أنشطة أخرى ارتؤي أنها تروّج لثقافة الأمازيغ (البربر). هما محتجزان حالياً في سجن الجديدة عقب نقلهما إلى هناك في 27 يناير/كانون الثاني. ذكر مادغيس بوزخار لوالده أنه احتجز في الحبس الانفرادي وأنه تعرض للتعذيب ولغيره من صنوف المعاملة القاسية أثناء استجوابه من قبل رجال "جهاز الأمن الخارجي" خلال فترة استغرقت نحو شهر. وقال إنه تعرض للضرب "بالفلقة" على باطن قدميه، وضرب بالعصي وبأعقاب البنادق. وكان قد استجوب حول مقال كتبه عن المجتمعين الأمازيغي واليهودي في ليبيا. بينما تعرض مازيغ بوزخار، حسبما ورد، للإساءة اللفظية أثناء احتجازه. وقال والدهما إنه يخشى على سلامة ابنيه بسبب فداحة التهم الموجهة إليهما.

أجرى المحامي الذي عُين لتمثيلهما تقصيات رسمية عنهما لدى السلطات في 19 يناير/كانون الثاني. وأُبلغ أنهما تحت إشراف دائرة النيابة العامة. بيد أن النيابة العامة أخطرت المحامي في 23 يناير/كانون الثاني أن الأخوين قد أحيلا في 27 كانون الثاني إلى نيابة أمن الدولة. وهذا يتناقض مع بيان أصدره جهاز الأمن الخارجي على موقعه الإلكتروني في 12 يناير/كانون الثاني حيث جاء فيه إنهما كانا محتجزين تحت إشراف النيابة العامة منذ القبض عليهم بشبهة العمل والتعاون مع مخابرات أجنبية. و قد تمكن والدهما من رؤيتهما مرتين في مكان غير معلوم بحضور رجال أمن، ومرة ثالثة في 31 يناير/كانون الثاني في سجن الجديدة، عقب نقلهما. ولم يُسمح للمحامي الذي عُيِّن لتمثيلهما، حسبما ذُكر، بالاتصال بهما أو بالاطلاع على ملف قضيتهما.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الفرنسية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات إلى الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن مازيغ ومادغيس بوزخار إذا كانا محتجزين لسبب وحيد هو اهتمامها بالثقافة واللغة الأمازيغيتين؛
- لحث السلطات على ضمان إجراء تحقيق واف ومستقل وغير متحيز في مزاعم التعذيب، وتقديم أي موظفين رسميين تتبين مسؤوليتهم عن ذلك إلى ساحة العدالة؛

- لدعوة السلطات إلى ضمان عدم تعرض الأخوين للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة القاسية في الحجز، والسماح لهما بتلقي زيارات منتظمة من عائلتهما ومن المحامين، وكذلك تلقي الرعاية الطبية التي قد يحتاجاها.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 18 مارس/آذار 2011 إلى:

سعادة الأستاذ مصطفى محمد عبد الجليل

أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل

أمانة اللجنة الشعبية للعدل

طرابلس

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

فاكس: +218 214 805427

بريد إلكتروني: secretary@aladel.gov.ly

طريقة المخاطبة: صاحب السعادة

د. يوسف الصواني

المدير التنفيذي

مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية

برج الفاتح، الطابق الخامس

بناية رقم 57

ص. ب. 1101

طرابلس

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

بريد إلكتروني: director@ggdf.org.ly

طريقة المخاطبة: سيدي

سعادة اللواء عبد الفتاح اليونس العبيدي

أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام

أمانة اللجنة الشعبية العامة للأمن العام

طرابلس

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

فاكس: + 218 214 442903

بريد إلكتروني: minister@almiezan.net

طريقة المخاطبة: صاحب السعادة

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لليبيا المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

سجين ليبي يتعرض للتعذيب

معلومات إضافية

احتجز مازيغ ومادغيس بوزخار في مقر "جهاز الأمن الخارجي" لأكثر من شهر، من 16 ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى 27 يناير/كانون الثاني 2011، بما شكل خرقاً للقانون الليبي. فالمادة 26 من قانون الإجراءات الجنائية الليبي تقضي بأن يحيل الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون المشتبه بهم إلى دائرة النيابة العامة خلال 48 ساعة من القبض عليهم باستثناء الحالات التي يشتبه فيها بأن المشتبه بهم قد ارتكبوا جرائم تتصل بتهديد أمن الدولة، حيث يمكن احتجاز هؤلاء لمدة تصل إلى سبعة أيام قبل أن يوجه إليهم الاتهام أو يخلى سبيلهم.

وتقضي المادة 26 كذلك بأنه يتعين على دائرة النيابة العامة استجواب المتهم خلال 24 ساعة، وعندها إما تصدر أمراً بمواصلة احتجازه أو بالإفراج عنه.

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن القبض على الأخوين واستمرار اعتقالهما يعودان إلى عدم تسامح السلطات الليبية بشأن الأنشطة التي يُرى أنها تروج للثقافة والإرث اللغوي للأمازيغ (البربر). وبصفتها دولة طرفاً في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وفي "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، فإن ليبيا ملزمة بكفالة الحماية لجميع الأشخاص من التمييز لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك على أساس العرق أو اللغة أو الثقافة، كما إن لكل شخص الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

لقد ادعت السلطات الليبية في تقريرها المقدم إلى "لجنة القضاء على التمييز العنصري" في 2003 بأن جميع الليبيين "من أصول عرقية مشتركة، وجميعهم يعتنقون الإسلام ويتكلمون العربية". كما أضاف تقرير الدولة أن "حقيقة كون جميع المواطنين الليبيين يشتركون في الأصل والدين واللغة قد شكلت دون شك عاملاً حاسماً في غياب التمييز العنصري في البلاد". بيد أن منظمات غير حكومية ليبية موجودة في الخارج، من قبيل "مجموعة العمل الليبية" وجبهة التبو لإنقاذ ليبيا" و"المؤتمر العالمي الأمازيغي" ترى خلاف ذلك وتحاجج بأن "قانون الجنسية الليبي" ينطوي على التمييز في تعريفه لمواطنيه بأنهم "عرب". وتشكو مثل هذه الجماعات كذلك من عدم الاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغيتين، ومن أنه ثمة عقبات تحول دون حفاظ المجتمع الأمازيغي على لغته وثقافته. وعلى سبيل المثال، يحظر القانون رقم 24 لسنة 1369 استخدام لغات غير اللغة العربية في المطبوعات والوثائق الرسمية والفضاءات العامة والمشروعات الخاصة. وفضلاً عن ذلك، تحظر المادة 3 من القانون رقم 24 استخدام "الأسماء غير العربية وغير الإسلامية"، وفق ما تحدده "اللجنة الشعبية العامة" (المعادلة لمكتب رئيس الوزراء). ولا يتيح القانون أية فرصة للوالدين للطعن في قرار "اللجنة الشعبية العامة".

وعلى ما يبدو، فإن السلطات الليبية لا تبدي الكثير من التسامح نحو الناشطين بشأن الحقوق الثقافية الأمازيغية، حتى من يقيمون في الخارج منهم. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أبعدت السلطات الليبية خالد الزيراري، نائب رئيس "المؤتمر العالمي الأمازيغي"، من ليبيا فور وصوله من المغرب لحضور جنازة شخصية أمازيغية معروفة في ليبيا. فعقب استجوابه لعدة ساعات في المطار، أجبره الموظفون الليبيون المكلفون بتنفيذ القانون على الصعود إلى طائرة متجهة إلى روما، التي عاد منها إلى المغرب. لم يقدَّم له أي سبب رسمي للترحيل، ولكن يعتقد أنه منع من دخول ليبيا بسبب أنشطته المتعلقة بحقوق الأمازيغ في شمال أفريقيا.

تحرك عاجل: UA 19/11 رقم الوثيقة: MDE 19/002/2011
تاريخ الإصدار: 04 فبراير/شباط 2011